

[آليات استثمار القوة الذكية للتنمية في إفريقيا]

إعداد الباحثان:

[انجي محمد]

[دينا عاطف]

ملخص البحث:

منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الرئاسة في عام 2014 ، اعتمد صناع السياسة الخارجية المصرية نهجا جديدا يقوم على استعادة الدور المصري في أفريقيا بوصفه إحدى دوائر الأمن القومي المصري، ولتحقيق هذا النهج، استخدمت مصر حزمة من الأدوات الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة ، وتهدف الدراسة إلى تحليل آليات القوة الذكية المصرية في التنمية في إفريقيا، واستجلاء تأثير التحول في السياسة الخارجية المصرية على استراتيجيتها تجاه إفريقيا، وذلك من خلال دراسة وتحليل مفهوم القوة الذكية وأدواتها وكيف تقوم مصر بتوظيفها في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية بشكل عام وتجاه إفريقيا بشكل خاص.

وخلصت الدراسة إلى أن سياسة مصر الذكية في إفريقيا تحتاج إلى مؤسسات تدعمها، والتنسيق بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في هذا الصدد؛ وتحدد الورقة المتطلبات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال استخدام القوة الذكية في القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: القوة الذكية- القوة – إفريقيا- السياسة الخارجية.

Abstract:

Purpose – since President Abdel Fattah El Sisi assumed the presidency in 2014, Egypt foreign policy makers adopted a new foreign policy approach towards Africa, based on restoring the Egyptian role in Africa as one of the Egyptian national security circles, To achieve this, Egypt has used a package of tools that combine both hard and soft power, which called Smart Power, and The purpose of this studies is to analyze the Egyptian smart power tools in Africa.

Design/methodology/approach – In order to achieve the objectives of the paper, the study, in its analysis of Egypt's adoption of the smart power in its foreign policy toward Africa, will combine between the descriptive and analytical approaches.

Findings - In conclusion, Egypt has a smart power in Africa; however, the Egyptian smart power in Africa needs institutions that support it, to coordinate between official and unofficial institutions that work in this regard, The paper identifies the requirements that the State seeks to achieve from the use of smart power on the continent as well as the characteristics of the people to whom it is addressing the smart power to choose the most appropriate and best means to influence them.

Originality/value: Given the lack of research that examines the smart power and its indicators, the paper provides an in-depth understanding of the smart power of Egypt and how it is used in Africa.

Key words: Smart power, Development, Middle power, Africa.

أولاً: المقدمة:

شهد النظام الدولي خلال مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرات جوهرية أدت إلى إعادة تشكيل التوازنات سواء على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي، فمع تعقد النظام الدولي وتداخل مصالح الدول الكبرى وتغير موازين القوى، وظهور العديد من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين على الساحة الدولية، فأصبح على الدول التي تسعى إلى تعظيم أرباحها أن توازن بين القوة الناعمة والصلبة لكي تحافظ على وزنها في النظام الدولي. الأمر الذي دفع الدول إلى تبني القوة الذكية في السياسة الخارجية باعتبارها استراتيجية متكاملة تسعى إلى الجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة، وتظل القارة الإفريقية في قلب التغييرات التي يشهدها النظام الدولي، وأصبحت القارة الإفريقية أهم دعائم النمو العالمي وأبرز وجهة لأنشطة الاستثمار طويل الأجل لما تتمتع به من موارد وأسس اقتصادية قوية. فهي بلاد الفرص الاستثمارية والتنمية والثراء للبلاد التي تشارك في تنميتها أو التي تستهدف التعاون والشراكة معها. ولجأ إليها الكثير من القوى الكبرى باستخدام كافة الأدوات الناعمة والصلبة، كل وفق نموذج واستراتيجيته وكان للمشروع المصري لدعم نفوذه في إفريقيا ركائزها الأساسية وأدواته الناعمة والصلبة حيث تعد مصر شريك التنمية والاستثمار للعديد من الدول الإفريقية.

بناء على ذلك، تسعى الدراسة لبحث آليات استثمار القوة الذكية المصرية في التنمية في إفريقيا، حيث انقسم الباحثين حول السياسة المصرية في إفريقيا إلى فرق عدة، يمكن تقسيمهم إلى فريقين، يرى الأول أن مصر وعلى الرغم مما زعمته من تبني نمط جديد من الشراكة الاستراتيجية بينها وبين الدول الإفريقية، إلا أن ما تقوم به بالفعل في هذه الدول لا يخرج عن نطاق ما تمليه سياستها الخارجية البرجماتية، حيث تبنت نهجاً يقوم على الاهتمام بتحقيق المصالح المصرية بغض النظر عن مصالح الجانب الآخر وبعيدا عن اعتبارات القومية الإفريقية، وبما يصب في النهاية للمصالح المصري أكثر منه لمصلحة الدول الداخلة معها في علاقات. وأما الثاني فيذهب إلى أن مصر باتت تهتم منذ ثورة يناير 2011 على وجه الخصوص أن تكون سياستها الخارجية محققة لمصالحها ولكن دون أن يتعارض هذا في نفس الوقت مع هوية جديدة ودور جديد لها. حيث سعت إلى استعادة الدور المصري في إفريقيا كإحدى دوائر الأمن القومي المصري، خاصة في ظل العلاقات التاريخية والمصالح الحيوية بين مصر ومحيطها الإفريقي فهي تسعى إلى إحياء الصورة القديمة عن مصر الناصرية والتي لا تبحث عن مصالحها فقط، وإنما تسعى أيضا لتلبية رغبات الدول الداخلة معها في علاقات وتحقيق مصالح هذه الدول من تلك العلاقة. وقد استخدمت مصر تحقيقاً لهذه الصورة حزمة من الأدوات التي تجمع بين أدوات القوة الصلبة وأدوات القوة الناعمة، أو ما ذهب بعض الدارسين إلى تسميته بالقوة الذكية. ومن ثم تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي:

كيف وظفت مصر آليات القوة الذكية في تحقيق أهدافها التنموية في إفريقيا ؟

وفي إطار هذه المشكلة البحثية، تحدد الدراسة أهم التساؤلات التي تسعى للإجابة عليها وهي :

- ما المقصود بالقوة الذكية وما هي أبعادها واستخدامها في السياسة الخارجية لتحقيق أهداف الدول ؟
- ما هي مبادئ الاستراتيجية المصرية في إفريقيا وما هي ركائزها؟
- ما هي آليات القوة الذكية المصرية في إفريقيا؟
- ما هي التحديات التي تواجه مصر في تنفيذ استراتيجيتها في إفريقيا ومقترحات التطوير؟

وتهدف الدراسة إلى تحليل آليات القوة الذكية المصرية في التنمية في إفريقيا، واستجلاء تأثير التحول في السياسية الخارجية المصرية على استراتيجيتها تجاه إفريقيا، وتحليل استخدام القوة الذكية كأداة لتنفيذ الاستراتيجية المصرية بإفريقيا وذلك من خلال دراسة وتحليل مفهوم القوة الذكية وأدوات القوة الذكية المصرية وكيف تقوم مصر بتوظيفها في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية بشكل عام وتجاه إفريقيا بشكل خاص. وهل حققت القوة الذكية المصرية أهدافها في إفريقيا وتم اختيار إفريقيا لقياس القوة الذكية المصرية في تلك الفترة وذلك لأن مصر اتجهت إلى إفريقيا بالعديد من الأدوات التي تجمع بين القوة الصلبة والناعمة منذ تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي رئاسة البلاد عام 2014.

وستقوم الدراسة في تحليلها لتوظيف مصر للقوة الذكية في سياستها تجاه إفريقيا بتتبع منهج تحليل مؤشرات القوة الذكية في إفريقيا. لتعرف درجة انتشار كل مؤشر وعمقه، مع تحليل لأهداف مصر من استخدامها للقوة الذكية ومردود هذا الاستخدام في الدول المتلقية بالإضافة إلى تطبيقها لمنهج دراسة الحالة.

تطبيق المنهج (تطبيق مؤشرات القوة الذكية على الدراسة)

المؤشر الاول التحالفات والشركات والمؤسسات تدعم مصالح الدولة وتؤثر في النظام الدولي.

يتم تتبع مساهمات ومحاولات مصر لتغير القوانين والاتفاقات الدولية التي تؤثر سلبا علي القارة . وتتبع مواقف مصر الدولية تجاه القضايا التي تهم تلك الدول، بالإضافة الي تتبع عدد الاتفاقات التي تجمع مصر ودول القارة. أيضا يتم قياسها عن طريق عدد الحلفاء الذين يدعمون مصر والمواقف السياسية بينهم .

المؤشر الثاني الدبلوماسية الشعبية ودعم العلاقات مع الشعوب.

تقاس الدبلوماسية الشعبية لمصر في إفريقيا من خلال تتبع دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المصرية في الترويج للثقافة المصرية في تلك الدول . أيضا بتتبع حجم التبادل الطلابي بين مصر ودول القارة وكذلك مراكز تعليم اللغة المصرية ، المهرجانات والمؤتمرات التي تجمع بين مصر والقارة لنشر الثقافة المصرية، مؤسسات المجتمع المدني التابعة لمصر بتلك الدول والجهود الطلابية والفردية للمصريين لنشر ودعم الثقافة المصرية بدول القارة .

المؤشر الثالث الاندماج في الاقتصاد العالمي

ويقاس عن طريق مدى مساهمة مصر في مساعدة دول القارة في التخلص من المشكلات الاقتصادية التي تواجههم ، ومساعدتها في الصعود والمنافسة في النظام الدولي، وذلك باستغلال المؤتمرات الدولية الاقتصادية وتسهيل الضوء علي ضرورة اشراك تلك الدول في الاقتصاد العالمي، والعمل علي تخفيف عبء العولمة عن الدول المتضررة منها. وجهودها واستراتيجياتها في تطوير مهارات تلك الدول ونقل الخبرات اليهم لتحسين ورفع قدراتهم الاقتصادية ودعم قدراتهم التنافسية، أيضا يتم قياس وتتبع هذا المؤشر من خلال تتبع أجندة المؤتمرات الدولية المشتركة بين مصر وتلك الدول، ومواقفها في وضع مشاكل تلك الدول في اولويات تلك المؤتمرات. أيضا تتبع موقف مصر من القرارات الدولية الاقتصادية الصادرة تجاه تلك الدول .

المؤشر الرابع التكنولوجيا والابتكار (المساهمة الدولية في تحقيق أمن الطاقة والمناخ).

ويتم قياسها عن طريق مدى مساهمة مصر في التصدي لتغيرات المناخ وأثارها علي دول القارة، ودورها في توفير وتأمين مصادر الطاقة وتشجيع ابتكار مصادر جديده للطاقة وتغيير منظومة الطاقة التقليدية، ومساعدتهم على الاستفادة القصوى من مواردهم الحالية أيضا بتتبع الاتفاقات والمعاهدات بين مصر وتلك الدول التي تعمل على دعم دول القارة بالمهارات التي تمكنها بالابتكار والابداع ومساعدتها على التقدم والتطور

المؤشر الخامس تطوير الدور التنموي العالمي.

يتم تتبع هذا المؤشر في علاقة مصر مع دول القارة بالرجوع الى الاتفاقيات والمعاهدات التي توضح نهج مصر في الصعود بتلك الدول ، وذلك بالرجوع الى استراتيجية مصر في توجيه المساعدات الى قضايا الامراض المتوطنة في أفريقيا والأوبئة العالمية، وقضايا الصحة العالمية ومكافحة الارهاب ونشر الديموقراطية، بالإضافة الى تتبع جهودها في وضع نظم رقابية تضمن وصول تلك المساعدات لحل تلك القضايا.

ثانياً: الاطار النظري للدراسة

تقع الدراسة الحالية في إطار المدرسة الواقعية التي تركز على مفهوم "القوة في تحليل العلاقات الدولية والمصلحة الوطنية، ويذهب مورجانثو أن السياسة الدولية هي صراع علي القوة بصرف النظر عن أهدافها النهائية البعيدة، والقوة تمثل العمود الفقري في المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، كما أنها إحدى الوسائل والادوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها ومصالحها في إطار السياسة الخارجية، ويخلص الواقعيون الي نتيجة هامة مفادها أن أي سياسة خارجية تؤدي الى دعم قوة الدولة وتعزيزها تكون مرغوبة والعكس ايضا. ووفقا للمدخل الواقعي فإنه لا يوجد توافق مستمر في المصالح القومية الاساسية للدول الاطراف في النظام الدولي وتأسيسا على هذا فإن تناقضات المصالح هي التي تنتج الصراعات الدولية وتقود الى الحرب، بالإضافة الى ذلك تؤثر القوة بصورة بالغة في ذلك. ولقد اعتمدت الواقعية التقليدية على العديد من الافتراضات كأساس يمكن الاستناد إليه من أجل فهم و تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الدولية، وتتمثل بعض تلك الافتراضات في الآتي :-

1. المبادئ الاخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.
 2. اساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة للأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة تشكل الدولة.
 3. تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية وبتالي التركيز على الدولة كوحدة تحليل يساعد في فهم طبيعة تفاعلات المجتمع الدولي.
 4. العامل الامني هو العامل الرئيسي في السياسة الخارجية .
 5. التحالفات بين الدول من الممكن ان تزيد قدرة الدولة من الدفاع على نفسها ولكن يجب الا يكون هناك اعتماد متبادل او ولاء بين الدول المتحالفة.
 6. السياسة لا يمكن ان يحددها الاخلاق وبالتالي المبادئ الاخلاقية لا يمكن تطبيقها في العمل السياسي.
 7. الرأي العام يتغير بشكل سريع لذلك لا يصلح لاعتماده مرشدا لصانع القرار.
 8. صعوبة تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي او حتى الحكومة العالمية ومن ثم يجب البحث عن سبل اخرى من اجل تحقيق السلام واهم هذه الطرق استخدام القوة .
- كما تعتمد الدراسة على مفهوم المصلحة الوطنية وهو أحد المفاهيم المحورية التي اعتمد عليها الفكر الواقعي في العلاقات الدولية في تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، والسلوك الخارجي للدول وتعرف المصلحة دائماً بلغة القوة، وتعتبر المصلحة المحددة بالقوة كمفهوم يصلح لتحليل مختلف سياسات الدول ، واستعمل اقتراب المصلحة كأداة تحليل سياسية لوصف وشرح وتقويم السياسة الخارجية للدول .
- وعلى اعتبار أن المصلحة القومية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها فإن المصلحة القومية هي خاتمة المطاف في عالم السياسة وما إن تضمن الدولة بقاءها حتى تسعى الي مصالح أخرى دون هذه المصلحة في الأهمية، ويشمل مفهوم المصلحة الآتي :

- **مصالح أولية:** الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة.
- **مصالح ثانوية:** لا تنتمي مباشرة الى الفئة الأولى - مصالح أولية - لكنها تساهم فيها حماية المواطنين.
- **مصالح دائمة:** مصالح ثابتة لا تتغير وان تغيرت تتغير ببطيء.
- **مصالح متغيرة:** تعتبر مصالح قومية في فترة ما والتي تمثل آراء رجال الدولة أو آراء المسئولين.
- **مصالح عامة:** هي نوع من المبادئ والتوجهات في السياسة الخارجية لدولة ما.
- **مصالح خاصة:** تنبع عن المصالح العامة.
- **مصالح متطابقة:** تجمع بين دولتين أو اكثر وتمثل إحدى المصالح المذكورة.
- **مصالح متكاملة:** إن لم تكن متطابقة في قدرة على تشكيل اطار اتفاق في قضايا محددة.
- **مصالح متناقضة:** ليست ثابتة اذ قد تتحول نتيجة مستجدات في بيئة الدولتين ذات المصالح المتناقضة الى مصالح متكاملة أو متطابقة.

والجدير بالذكر أنه لا يمكن الاعتماد فقط على الواقعية التقليدية في تحليل الاستراتيجية المصرية في إفريقيا وتوظيف القوة الذكية في تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في إفريقيا بل تعتمد الدراسة ايضاً على الواقعية الجديدة التي ترى ان أمن الدولة وتحقيق أهدافها الخارجية لا يعتمد فقط على القوة العسكرية والنوية بل أشكال مختلفة للقوة تؤثر في العلاقات الدولية . كما أن لا يشترط أن يكون الصراع هو الحاكم للعلاقات الدولية فالتعاون شيء ضروري في العلاقات الدولية

ثالثاً: الأدبيات السابقة:

تنقسم الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: الأدبيات التي تناولت مفهوم القوة وأنواعها المختلفة:

تتناول تلك المجموعة الأدبيات التي تناولت مفهوم القوة بمراحله المختلفة والقوة التقليدية "القوة الصلبة" و الناعمة للدول ودراسات ركزت على القوة الذكية للدول .

ركزت دراسة " القوة والسياسة الخارجية" أن هناك أنواع مختلفة للقوة وليس العبرة في امتلاك الدولة للقوة بل وقدرة الدولة على تطويع هذه القوة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية كما أشارت الدراسة إلى الأنواع المختلفة للقوة وكيفية قياسها (Joseph Nye, 2011).

وعرضت دراسة "كيف تعمل القوة الناعمة" مفهوم القوة الناعمة والفرق بينها وبين الأنواع المختلفة من القوة وتحدث عن مكوناتها والمؤسسات التي تعمل خلالها القوة الناعمة وأدواتها. وتحدث الكسندر عن أدوات القوة الناعمة ومصادرها (Alexander L.Vuvin^g, 2009).

وتدور دراسة "القوة الناعمة والسياسة الخارجية الامريكية" حول تأثير القوة الناعمة في العلاقات الدولية والسياسية الخارجية " حيث تؤكد على أهمية القوة الناعمة كأحد أدوات السياسة الخارجية وضرورة أن تراجع الولايات المتحدة سياستها الخارجية خاصة بعد احتلال العراق وضرورة الاعتماد على القوة الناعمة في السياسة الخارجية . (Joseph Nye, 2004).

وتناولت دراسة بعنوان "مفهوم القوة الناعمة وسياسة تنفيذها : دراسة مقارنة للصين وتايوان" مفهوم القوة الناعمة وتصاعد الاهتمام به في السنوات الاخيرة ، وتأثير واستخدام المفهوم في السياسة الخارجية لكلا من الصين تايوان . (Hong ying wang ,Yeh -chung LU, 2008).

واتجهت دراسات إلى التأكيد على أهمية توظيف القوة الناعمة والصلبة معا من اجل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول ومن هذه الدراسات دراسة " توظيف القوة الناعمة لتعزيز القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية" وتناولت تلك الدراسة استراتيجية المملكة العربية السعودية في توظيف القوة الناعمة في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية في مواجهه الارهاب وعرضت الدراسة تعريف القوة الناعمة السعودية ومصادرها وكيف وظفتها المملكة في مواجهه الارهاب والنتائج التي حققتها من ذلك اوصت الدراسة بضرورة تدعيم مصادر القوة الناعمة لدى المملكة والعمل على الربط بينها وبين مصادر القوة الصلبة. (سفر بن ظافر عائض القحطاني، 2010)

كما تناولت مقالة جوزيف ناي بعنوان " الحصول على الذكية: الدمج بين القوة الناعمة والصلبة " مفهوم القوة الذكية والعناصر المكونة للمفهوم وأكد خلاله أنه لابد من التنوع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة حتى تستطيع الدولة تحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها الخارجية (Joseph Nye, 2009).

وفي دراسة صادرة عن مركز CSIS جاء فيها أن القوة العسكرية ليست كافية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية وانه لابد من استخدام القوة الذكية ووضع التقرير بعض أدوات القوة الذكية في السياسة الخارجية (سماح عبدالصبور عبدالحى ، 2013).

وركزت "دراسة القوة الذكية في السياسة الخارجية : على أدوات القوة الذكية الإيرانية وكيفية توظيفها في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية تجاه لبنان وخلصت الدراسة إلى أن طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية واهدافها والتحديات التي تواجهها هي التي تفرض القوة الذكية على التحركات الإيرانية فلأهداف إيران طبيعة تفرض القوة الناعمة وأدواتها وكذلك تفرض القوة الصلبة وهو ما يجعل القوة الذكية من متطلبات السياسة الخارجية الإيرانية وهو ما ظهر واضحا في سياستها الخارجية تجاه لبنان ولكن يؤخذ على الدراسة صعوبة قياس مؤشرات القوة الذكية التي تبنتها الدراسة. (Joseph Nye, 2008).

وتناول جوزيف ناي بعنوان "القوة الذكية الحرب على الارهاب " أن الإدارة الأمريكية في حربها على الارهاب اصبحت لابد وأن تعتمد على القوة الذكية لان في ظل التغيرات الدولية الحالية لا يمكن للقوة العسكرية بمفردها او للقوة الناعمة بمفردها أن تحقق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. (Joseph Nye, 2009).

وفي دراسة جوزيف "مستقبل القوة " يرى أن التطور الإلكتروني أدى إلى ضرورة إعادة النظر في ادوات السياسة الخارجية حيث لم تعد القوة العسكرية هي الاداة التي تحقق بها الدول اهدافها الخارجية وأنه لابد من إعادة النظر فيها واستخدام القوة الذكية (Joseph Nye, 2011).

هكذا تناولت المجموعة الاولى من الأدبيات الدراسات التي تناولت مفهوم القوة وأنواعها المختلفة وبصفة عامة نجد أن اغلب الدراسات التي تناولت مفهوم القوة في العلاقات الدولية تركز على تعريفها وتطورها والنظريات التي تفسرها ولكن اغلب هذه الدراسة يغفل تحديد مؤشرات للمفهوم وعناصر لكيفية قياسه كما أن تلك المجموعة تعاني من ندرة الدراسات التي تناولت القوة الذكية في السياسية الخارجية وذلك نظرا لحدثة المفهوم.

المحور الثاني: الأدبيات التي تناولت القوة الذكية المصرية تجاه إفريقيا:

وتقدم هذه المجموعة دراسات تهدف إلى إبراز الدور المصري في أفريقيا وطبيعة العلاقات المصرية الأفريقية وكيف تمكنت مصر من التعمق في أفريقيا مرة أخرى، وكذلك أدواتها في تنفيذ ذلك. عرضت دراسة "السياسة الخارجية والأمن القومي في مصر" أن الأمن القومي هو أحد العوامل المحددة بل ودوائر السياسة الخارجية لأي بلد، وعلى وجه التحديد، فإن مصر، إذ ترى أن السياسة الخارجية هي إحدى ركائز السياسة العليا للدولة وتهدف إلى تحقيق شروط ومقاصد أمنها القومي، كما تطرق إلى التركيز على الدائرة الأفريقية باعتبارها إحدى أهم ركائز الأمن القومي المصري. (مهاب حسني النحال، 2020).

وجاءت دراسة "السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا" محدداً السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ومحاور السياسة وتطويرها بعد ثورة 25 يناير والتطور التاريخي للسياسة المصرية في إفريقيا، وقد خلصت الدراسة إلى هناك وجوداً واضحاً للسياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا، ولكن لا تُشكّل هذه السياسة فاعلياً أو تأثيراً ملموساً على المصالح المصرية في إفريقيا، والتي من أبرزها مصالح مصر المائية في دول حوض النيل. (تيكواج فيتر، 2019)

وتضمن الكتاب المعنون "مصر في أفريقيا" استعراضاً شاملاً لسياسة مصر تجاه أفريقيا منذ ثورة يوليو 1952 حتى الآن، ويتكون من ثمانية فصول تشمل جميع جوانب العلاقات المصرية الأفريقية، السياسية والاقتصادية والمائية والأمنية والثقافية وغيرها، مع إبراز خاص لنشاط مصر داخل المجتمعات الأفريقية القارية والإقليمية. (عبدالمعطي أبو زيد وآخرون، 2019)

هكذا ركزت دراسات السياسة الخارجية المصرية على ثوابت ومحددات السياسة المصرية تجاه إفريقيا دون تحديد الآليات والتطور في سياستها تجاه إفريقيا. وهو ما سنتداركه في بحثنا هذا.

رابعاً: الإطار المنهجي للدراسة

ستعتمد الدراسة على منهج تحليل السياسة الخارجية وسوف يتم الاعتماد على نموذج روزينو لتحليل السياسة الخارجية المصرية والذي يفترض أن هناك خمسة مصادر أساسية تتحكم في السياسة الخارجية لأي دولة وهم:

- البيئة الخارجية العالمية.
- المصادر المجتمعية.
- المصادر الحكومية.
- الدور والممارسة بواسطة صناع القرار المركزيين.
- الخصائص الفردية للنخب الصانعة للسياسات الخارجية.

أن السياسة الخارجية تشترك فيها كل الاتجاهات والنشاطات من خلال دول منتظمة تبحث عن الاستفادة من بيئتها الدولية، وسلوكيات السياسة الخارجية يتم إنتاجها بواسطة نوع خاص من المنظمات الحكومية (الدول). ويعرف روزينو السياسة الخارجية أنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفاً.

تطبيق المنهج على الدراسة:

• المصادر الخارجية:

المصادر الخارجية للسياسة المصرية متنوعة وتضم سلسلة من البيئات الفرعية مثل شكل النظام الدولي، ونوعية العلاقة مع القوى الرئيسية فيه، وتلك المصادر تؤثر على السياسة الخارجية وتستجيب لها في شكل مخرجات وقرارات وسياسات خارجية تعد أهم مصادر السياسة الخارجية المصرية.

• المصادر المجتمعية:

وهي حسب روزينو المظاهر غير الحكومية للمجتمع والتي تؤثر في السلوك الخارجي ، وتشمل توجهات القيم الأساسية للمجتمع الصيني، ودرجات التماسك الوطنية، وهذه المصادر مسئولة ولو بشكل جزئي عن بعض خيارات السياسة الخارجية المصرية باعتبارها مستمدة من القيم الجوهرية للشعب المصري.

• المصادر الحكومية:

وهي الترتيبات الحكومية لصناعة قرارات السياسة الخارجية وهي المحددات الحكومية للسياسة الخارجية ، فتتأثر السياسة الخارجية المصرية بالقيادة السياسية للدولة وتوجهاتها وتختلف السياسة الخارجية المصرية من قيادة لأخرى.

• مصادر الدور:

بمعنى أن السياسة الخارجية تتأثر بالدور الذي يشغله صانع القرار وليس السمات الشخصية له وبتالي فإن كل شخص يتسلم هذا المنصب يتأثر بسلوكه سابقه وسلوكهم.

• المصادر الفردية:

وهي التي تتضمن خصائص صانع القرار (قيمته، مواهبه، خبراته السابقة) والسياسة الخارجية هي منتج القيادة، وقوة القيادة مستمدة من الخبرة السابقة.

وبتالي فإنه وحسب نموذج روزينو فإن السياسة الخارجية المصرية لا يمكن تحليلها الا بالرجوع الى المصادر الخمسة السابقة ومعرفة القيود والمصاعب التي تواجهها وتشكل تلك المصادر محددات السياسة الخارجية المصرية.

الفصل الاول**التأصيل النظري لمفهوم القوة الذكية**

يعد مفهوم القوة من المفاهيم المحورية في العلاقات الدولية وهو أحد المفاهيم المركزية التي يركز عليها العديد من العلوم الانسانية، واتجهت العديد من الدراسات لتحليل الواقع الدولي اعتمادا على مفهوم القوة ولقد اختلفت تلك الكتابات في تعريف القوة ، ويمكن تعريف القوة بأنها قدرة أحد الاطراف الدولية في التأثير على سلوك طرف دولي ليقوم الأخير بما يرغب فيه الطرف الاول، ومن ثم فان القوة يمكن اختصارها في القدرة على التأثير في سلوك الآخرين (Ernest J. Wilson, 2019).

إذا كانت هناك ثمة علاقة بين القوة والقدرة على التأثير، فإن هذه العلاقة تتحدد تبعا للمعيار الكمي والنوعي لمفهوم القوة ومكوناتها، ومدى توفر الرغبة في استخدامها فالقدرة الفاعلة للتأثير لا تقتصر فقط على توفر العناصر ومكونات القوة بل لابد من توفر الإرادة السياسية لتعبئة وحشد تلك المكونات والقدرات الكامنة وتحويلها إلى قوة يمكن استخدامها بفاعلية لأغراض سياسية فتوفر عنصر الإرادة هو الذي يحول القوة الكامنة إلى قوة فاعلة مؤثرة. وهو ما اكده جوزيف ناي في تعريفه للقوة منذ بداية التسعينات بأنها القدرة على تحقيق الأهداف وتعتمد قوة الدولة على مدى قدرتها على تحويل تلك المصادر إلى قوة ملموسة على ارض الواقع. (اياد خلف عمر الكعود، 2016)

وشهد المفهوم العديد من التحولات التي عكست تطور واقع العلاقات الدولية ومحاولة العلم لتنظير هذا الواقع وقد اختلفت المنظورات في تناولها له، حيث ركز المنظور الواقعي على القوة الصلبة، بينما ركز المنظور الليبرالي

على القوة الناعمة ثم جاء مفهوم القوة الذكية في نهاية الحرب الباردة لتفرض واقعا جديدا في العلاقات الدولية. (Joseph S. Nye, 2008).

ولقد أكد المنظور الواقعي بروافده المختلفة على أهمية القوة العسكرية بالأساس في العلاقات الدولية فمن وجهه نظره أن العلاقات الدولية بنيت بالأساس بالاعتماد على القوة العسكرية. وقد تم وضع مجموعة من المؤشرات لقياس القوة الصلبة (القوة العسكرية والاقتصادية): (شيماء عويس أبو عيد، 2019).

القوة العسكرية:

- الهجوم والتدخل العسكري المباشر في دولة أخرى.
- الدفاع عن الدولة وحماتها من أي هجوم قائم أو محتمل.
- التخريب بمعنى سعي الدولة إلى هدم مؤسسات دولة ثانية.
- ممارسة دبلوماسية الإكراه بمعنى التهديد باستخدام القوة ضد دولة أخرى.

اما القوة الاقتصادية فمؤشراتها كالتالي:

- فرض عقوبات اقتصادية مثل مقاطعة الواردات من دولة أخرى.
- حظر الصادرات إليها من هذه الدولة .
- قطع المعونات عن الدولة الهدف من العقوبات الاقتصادية .
- فرض قيود على الاستثمار فيها .
- تجميد أرصدها في البنوك الأجنبية .
- المكافآت في إطار المنح والمساعدات.

وظلت القوة العسكرية مكون أساسي لقياس قوة الدولة لكن ألقت القوة التكنولوجية بظلالها على القوة الصلبة وفي داخلها القوة العسكرية حيث أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغييرا وتأثيرا على استخدام القوة العسكرية وعلى نوعية الاسلحة المستخدمة وكذلك اضافت أبعاد أخرى للقوة العسكرية مثل الهجوم الإلكتروني وحرب المعلومات. ونظرا للتطور الذي شهده واقع العلاقات الدولية وتراجع استخدام القوة العسكرية واحلال القوة الناعمة مكانها إلا ان القوة الصلبة وفي قلبها القوة العسكرية لازالت أداة مهمة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول.

القوة الناعمة

بدأ الحديث عنها منذ بدايات السبعينات وكان أول من تحدث عن مفهوم القوة الناعمة جوزيف ناي، في مقاله المنشور في مجلة السياسة الخارجية بعنوان "القوة الناعمة" وكانت فكرته الاساسية عن القوة الناعمة هو وجود شكل غير مادي للقوة قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة وتاريخ الدول، وقد أكد ناي أن القوة الناعمة لا تكمن في الموارد بل القدرة على تغيير سلوك الدول. (علي جلال معوض، 2019، ص 11:12)

ومع بروز القوة الناعمة وتزايد الاهتمام بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية وتعدد مستويات التفاعلات الدولية سواء الصراعية أو التعاونية اعتمادا على الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية وانعكس ذلك على مفهوم القوة الناعمة والتي عرفها ناي على أنها القدرة على التأثير في أجندة الآخرين بما يتوافق مع مصالح الدولة اعتمادا على

التأثير والجذب وترتبط هذه القوة بعناصر غير ملموسة مثل الثقافة والأيدولوجيات والمؤسسات. (Joseph S. Nye, 2011)

وتوجد ثلاثة صور للقوة الناعمة: (Ernest J. Wilson, 2019)

الثقافة: هي مجموعة القيم والممارسات في دولة ما من ادب وفن وتعليم، وعندما ترتبط هذه القيم بدول أخرى تزيد من أهميتها وتأثيرها وبالتالي تزيد فرص تحقيق النتائج بقوة الجذب والإقناع، فالثقافة وسيلة يمكن استخدامها من قبل دولة ذات سيادة للتأثير في علاقتها بالدول الأخرى.

القيم: معتقدات تدافع عنها حكومة ما سواء بممارستها الداخلية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة السياسية، أو تدافع عنها في المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية مثل حقوق الإنسان والأقليات وما شابه ذلك، تؤثر بشكل كبير في صياغة تفضيلات الآخرين، والقيم السياسية هي تلك التي تبرز في السياسات الحكومية الوطنية المرتبطة بمدى تأكيد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان من عدمها.

السياسات الحكومية للدولة: هي التي تعزز القوة الناعمة أو تقوضها فالسياسات الداخلية والخارجية التي تقوم وفق أسس وطنية ضيقة مع عدم مراعاة مصالح الآخرين تقوض أسس القوة الناعمة.

ولقد عرف ناي القوة الناعمة بأنها " تعني قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الأخرى أن تحدد تفضيلاتها ومصالحها وفقا لدولة مالكة القوة الناعمة " ، بمعنى آخر هو وضع أولويات الأجندة الداخلية لغيرها من الدول، تعتمد القوة الناعمة على عنصرين أساسيين هما المصادقية والشرعية. (Joseph S. Nye, 2011,) (p107)

ولقياس القوة الناعمة يمكن تحديد المؤشرات التالية: (سماح عبد الصبور، 2014. ص 17-18)

الحكومة: درجة الثقة في الحكومة وشعبيتها، والحكم الرشيد في الدولة، ومدى رضا المواطنين عن أوضاعهم، والحريات المتاحة وتقييم جودة المؤسسات السياسية في البلاد.

الثقافة: قدرة الدولة على جذب الآخرين لدعم ثقافتها ويقاس عبر عدد من المؤشرات منها التبادل الطلابي، انتشار لغة الدولة والانتشار الثقافي للدولة عالمياً.

الدبلوماسية: وتقاس بقدرة الدولة الدبلوماسية وعدد بعثاتها بالخارج والدبلوماسية الشعبية.

التعليم: عدد المراكز البحثية والمدارس والجامعات والسمعة العالمية لنظام التعليم العالي الخاص بالدولة، وعدد الطلاب الاجانب.

الاقتصاد: مدى جاذبية النظام الاقتصادي للدولة واجتذابه لمشاريع المستثمرين، ومستوى الشفافية.

وأرتكز معظم الباحثين في تعريف القوة الناعمة على الدبلوماسية العامة والتي تعد من مكونات القوة الناعمة الاصلية، حيث تعددت تعريفاتها، ومنها دراسة جون وينبرينر التي بينت على أن قدرة القوة الناعمة لجذب الآخرين في الاتجاه المرغوب يعتمد على الدبلوماسية العامة. (John Weinbrenner, 2007)

وفي النهاية يمكن القول أنه قد تتعمد القوى الدولية إلى المزوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، فالقوتين الصلبة والناعمة مترابطتان معا، ذلك أن كلاهما من جوانب قدرة الدولة على تحقيق أغراضها بالتأثير على سلوك الآخرين. وتقوم القوة الذكية على فكرة الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة بحيث تشكل إطارا لمعالجة تهديدات اليوم غير التقليدية. فهي تعني تطوير استراتيجية متكاملة تستند إلى قاعدة من الموارد والى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة. (Sophia Lecoutre, 2010)

القوة الذكية

تتباين استخدامات القوى الكبرى والمتوسطة الصاعدة لمصادر وأدوات القوة الذكية؛ فالأولى تستخدم القوة الذكية بهدف التغلب على القيود المتعلقة باستخدام القوة الصلبة وتحديد العسكرية ولمواجهة انتشار القوة في النظام الدولي بين عدد من الفاعلين من الدول وغير الدول. ونظرا لان القوى الكبرى لديها اهتمامات وتطلعات وكذلك أجندة عالمية واسعة، على الجانب الآخر تلجأ القوى المتوسطة الصاعدة إلى استخدام القوة الذكية لتحقيق أهداف عدة، منها: مواجهة التهديدات الامنية الفعلية والمتصورة للدولة في صورتها التقليدية وغير التقليدية، وتعويض التفاوت في مصادر قوتها الصلبة مقارنة بالقوة المهيمنة وذلك من خلال تبني ما يعرف باستراتيجية "التوازن المرن". وكذلك الحصول على دعم إقليمي ودولي، وترسيخ مكانتها ونفوذها كقوة إقليمية في مواجهة بعض القوى الثانوية المعارضة لقيادتها للإقليم. ولبناء القوة الذكية للدولة لابد من معرفة الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء استخدام القوة الذكية والإمكانيات المتاحة لدى الفاعل الدولي والإطار الإقليمي والعالمي الذي تمارس فيه القوة، يضاف إلى ذلك وجود مؤسسات تدعم القوة الذكية وتعمل على نجاحها.

الاسباب التي دفعت جوزيف ناي الى التفكير بمفهوم جديد للقوة تتمثل في: (سماح عبد الصبور، 2014، ص22)

1. قصور نتائج السياسات الخارجية للدول التي اعتمدت على القوة العسكرية فقط أو الناعمة فقط مع تزايد تكلفة الحروب.
2. التطور التكنولوجي وتغير انماط الحروب أدى إلى صعوبة اعتماد الدول على القوة الصلبة فقط أو القوة الناعمة فقط.
3. بروز فاعلين من غير الدول لجأوا إلى استخدام القوة الناعمة بجانب القوة العسكرية.
4. حاجة الدول المتقدمة إلى جذب الدول النامية للعمل معها كشريك دولي لمواجهة التحديات العالمية المشتركة التي لا تستطيع أية دولة التصدي لها بمفردها مثل: التغيرات المناخية، وانتشار الأمراض المستعصية.

وقد وضع جوزيف ناي مؤشرات لقياس القوة الذكية في السياسة الخارجية وهي: (Richard L.Armitage)
(and Joseph Nye, 2007)

- مدى قدرة الدولة على الدخول في تحالفات وشركات تدعم مصالح الدولة وتؤثر في النظام الدولي.
- مدى تطور الدور التنموي العالمي للدول (وتشمل على المساعدات الانسانية والاهتمام بالصحة الدولية)
- الدبلوماسية الشعبية ودعم العلاقات مع الشعوب. (تحسين فرص المعرفة والتعلم الدولية)
- مدى اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي.
- مدى مساهمة الدولة في تحقيق امن الطاقة والمناخ (التكنولوجيا والابتكار).

وانطلاقاً من ذلك فإن الدراسة ستتبنى مفهوم القوة الذكية الذي دشنه جوزيف ناي في عام 2003، لمواجهة مقولة أن القوة الناعمة بمفردها تنتج سياسة خارجية مؤثرة، وستعتمد الدراسة على المقولات النظرية المتعلقة بالقوة الذكية وكيفية توظيفها كداه تحليلية في السياسة الخارجية للدول وذلك حتى يمكن تحليل توظيف مصر للقوة الذكية في سياستها الخارجية وانعكاس هذا على سياساتها إزاء إفريقيا عموماً والدول محل الدراسة على وجه الخصوص. (Joseph Nye, 2011, p20)

الفصل الثاني

مبادئ التعاون المصري الافريقي

قبل الحديث عن آليات القوة الذكية المصرية لتنمية إفريقيا لابد أن نؤكد على حقيقة ارتباط مصر بإفريقيا بروابط حضارية وتاريخية وجغرافية، فموقع مصر في شمال شرق إفريقيا جعل منها بوابة إفريقيا إلى آسيا وأوروبا وقارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، ومن الملاحظ منذ فجر التاريخ في فترة حكم أسرة محمد علي باشا، قامت مصر بالعديد من الاستكشافات والحملات لكل من بلاد السودان والصومال وإريتريا، ووصلت حتى شمال أوغندا. وعند قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حظيت القارة الإفريقية باهتمام خاص من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر واعتبرت الدائرة الإفريقية من الدوائر الرئيسية الثلاث للسياسة الخارجية المصرية آنذاك؛ فقد كانت مصر خلال هذه الفترة المنبع المادي والمعنوي لانطلاق حركات التحرر الوطني في بعض الدول الإفريقية؛ كما أنه اعتبر أن تحرير إفريقيا يعد استكمالاً لتحرير مصر، وأن إفريقيا تمثل عمقاً استراتيجياً للثورة المصرية. (عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، 2020)

وبعد ثورة 30 يونيو عادت مصر إلى الدائرة الإفريقية وسعت إلى استعادة دورها في إفريقيا كإحدى دوائر الأمن القومي المصري، خاصة في ظل العلاقات التاريخية والمصالح الحيوية بين مصر ومحيطها الإفريقي. (على عبده محمود، 2015)

i. وقد وضعت مصر مجموعة من المبادئ للتعاون الإقليمي مع دول القارة من أهمها: (الهيئة العامة للاستعلامات، 2021)

- إعلاء شأن انتماء مصر الإفريقي، والاعتزاز بهويتها الإفريقية، وعنصرها محورياً في تشكيل المعالم الثقافية للشخصية المصرية، وهو الأمر الذي أكدته نصوص وديباجة دستور 2014.

- انفتاح مصر على القارة الإفريقية، وحرصها على مواصلة تعزيز علاقاتها بدولها في كل المجالات، وتكثيف التواصل والتنسيق مع الدول الإفريقية، بما يرسخ مكانة قارة إفريقيا، كإحدى أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية.
- إعلاء مبادئ التعاون الإقليمي، وتبني دور مصري فعال في مجال التنمية البشرية والاقتصادية، بحيث يمكن القول بأن شعار "الأمن والتنمية والتكامل الإقليمي" أصبح إحدى الرسائل المصرية لدول القارة من ناحية، والمنهج المصري في المحافل الدولية من ناحية أخرى.
- تنوع سياسات وآليات التحرك المصري تجاه دول القارة منطقة القرن الإفريقي- شرق إفريقيا - دول حوض النيل - دول وسط إفريقيا - دول الجنوب الإفريقي، دول غرب إفريقيا ، وهو أمر أكدته زيارات السيد الرئيس لهذه الدول.
- الدعم المصري لجهود التنمية البشرية في دول القارة المختلفة من خلال إيفاد آلاف الخبراء المصريين ، واستقبال الآلاف من المواطنين الأفارقة للتدريب في مصر.
- المساهمات المصرية في برامج الاتحاد الإفريقي، في مجالات (الإغاثة، وحفظ الأمن والسلم الإفريقي ، ومكافحة الإرهاب).
- ii. ولقد انطلقت تلك المبادئ من أجندة التنمية الإفريقية للتنمية المستدامة 2063 والتي تقوم على المحاور التالية: (The African Union commission Agenda 2063, 2015)
- أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- قارة متكاملة ومتحدة سياسيا .
- قارة يسودها الحكم الرشيد والديموقراطية وسيادة القانون .
- قارة تتمتع بالسلم والامن .
- قارة ذات هوية ثقافية قوية، تراث وقيم وأخلاقيات مشتركة .
- قارة تقود فيها الشعوب التنمية بإطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب.
- أفريقيا شريكا عالميا ذي نفوذ.

في إطار ما سبق، يتضح أن هناك وجودًا واضحًا للسياسة الخارجية المضرة في إفريقيا على مر التاريخ ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه السياسة لم يكون تأثيرها ملموسًا على المصالح المضرة في إفريقيا، والتي من أبرزها وأهمها على الإطلاق: مصالح مصر المائية في دول حوض النيل، لهذا اتخذت الحكومة المصرية قرارات من شأنها تسريع وتعميق التواجد المصري في إفريقيا وأن يكون العلاقات المصرية الإفريقية تقوم على أسس فعالة واتجهت لتنفيذ ذلك إلى استخدام أدوات القوة الذكية المصرية في التنمية في إفريقيا وهو ما يتم تناوله في آليات القوة الذكية المصرية للتنمية في إفريقيا.

الفصل الثالث

آليات القوة الذكية المصرية للتنمية في إفريقيا

كان من الواضح أن ثمة إدراك أهمية القوة الذكية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية، والتي تقوم على تعظيم الاستفادة من مصادر القوة الناعمة والصلبة معًا، وقد انعكست جهود مصر في إفريقيا وحرصها على تحقيق التنمية في القارة في العديد من المظاهر منها تسلم السيد رئيس جمهورية منصب منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بتغير المناخ CAHOSCC خلال الفترة من 2015 إلى 2017. كما تعد مصر

من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية AFCFTA ، خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في كيجالي يوم 21 مارس 2018، كما تسلمت مصر من الأول من سبتمبر 2016 رئاستها لمجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، (الهيئة العامة للاستعلامات، 2016).

ولقد تميزت مصر في تنفيذ استراتيجية القوة الذكية في القارة الإفريقية حيث وظفت أدواتها الصلبة والناعمة لتنمية القارة ووضعت آليات لتنفيذ تلك الأدوات.

الآلية الأولى: تكثيف استثمار الدبلوماسية الشعبية مع دول القارة

تنوعت الآليات المصرية التي تقوم بالدور الثقافي في إفريقيا ما بين مؤسسات ثقافية ودينية وتعليمية واجتماعية ومؤتمرات من أهمها:

i. الأزهر الشريف

قامت مصر بتوظيف الأزهر الشريف كأحد آليات القوة الذكية المصرية لتنفيذ استراتيجيتها في إفريقيا حيث يحتل الأزهر الشريف مكانة خاصة في أوساط المسلمين بمختلف دول العالم وإفريقيا على وجه الخصوص، بتقديم كافة أوجه الدعم والانفتاح على القارة الإفريقية، حيث قدم العديد من المنح الدراسية للطلاب الإفارقة فضلا عن إيفاد العديد من العلماء إلى البلدان الإفريقية للعمل كدعاة والتدريس في المراكز العلمية والدينية بها، كما تم تدشين مقر اتحاد جامعات أفريقيا وتم افتتاح المقر الإقليمي لاتحاد الجامعات الإفريقية لشمال أفريقيا بجامعة الأزهر في ١٢ مارس 2019 بالتعاون مع اتحاد الجامعات الإفريقية، لتحقيق انطلاقة لدول القارة وشعوبها نحو غد أفضل باستخدام أهم وأنجح الوسائل والأدوات خاصة التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، وتم اطلاق الأولمبياد الرياضي الأول لاتحاد الجامعات الإفريقية ، تحت شعار "ترابط الجامعات الإفريقية من خلال الرياضة والأنشطة" و"رسم الاستراتيجية لأفريقيا التي نريدها"، كما تحتضن جامعة الأزهر المؤتمر الدولي للتعليم العالي بالقارة الإفريقية ، الذي يعقده اتحاد الجامعات الإفريقية كل عامين، في الفترة من 7 إلى 11 يوليو 2019. (مصر وإفريقيا، 2019، ص 141).

ii. الكنيسة القبطية

تعد أحد قنوات التواصل الثقافية المصرية في إفريقيا وذلك للروابط التاريخية التي تجمع بين الكنيسة المصرية ونظيراتها في كل من السودان وإثيوبيا، ولقد ساهمت الكنيسة المصرية في مساعدة الدول الإفريقية في مواجهة الاحتلال ودعم حركات التحرر، وإقامة مراكز التدريب المهني في العديد من دول القارة ، ترجمة كتب الصلوات والقداسات إلى 17 لغة إفريقية وإنشاء قسم للدراسات الإفريقية داخل المعهد العالي للدراسات القبطية (مصر وإفريقيا ، 2019).

iii. وزارة التعليم العالي:

تعد وزارة التعليم العالي أحد مجالات العلاقات الثقافية من خلال تقديم المنح للطلاب الإفارقة في الجامعات والمعاهد المصرية المختلفة بالإضافة إلى عقد اتفاقيات التعاون المشترك في مجال البحوث والدراسات العلمية، كما وقعت مصر العديد من الاتفاقيات مع دول القارة للتبادل الثقافي والعلمي والفني وتبادل المعلمين كما

ساهمت مصر في إنشاء جامعة أم درمان وأم درمان الاسلامية بالسودان وافتتاح جامعة سنجور الإفريقية بالإسكندرية كمنارة ثقافية وعلمية. (مصر وإفريقيا، 2019).

iv. مراكز البحوث والدراسات المعنية بالتعاون مع إفريقيا:

يوجد في مصر العديد من مراكز البحوث المعنية بالشؤون الإفريقية وتتنوع تلك المراكز ما بين أكاديمية (معهد البحوث والدراسات الإفريقية) وحكومية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) وفي المؤسسات الصحفية القومية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) ومراكز متخصصة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- مركز الدراسات الإفريقية)، هذا بالإضافة إلى قيام مصر بإنشاء معهد تدريب الإعلاميين والإذاعيين الإفارقة وتركيزها على دبلوماسية اللقاءات والمؤتمرات وعقد العديد من اللقاءات والمنتديات للباحثين والدبلوماسيين الإفارقة ومهرجان الأقصر للسينما الإفريقية المهرجان الدولي للطبول والفنون التراثية، ولقد ساهمت الآليات سالفة الذكر في نشر الثقافة المصرية في القارة الإفريقية وتدعيم الانتماء المصري للقارة الإفريقية وتأكيد الهوية الإفريقية لمصر وتقديم وتعميق أواصر العلاقات بين الشباب المصري والإفريقي. (مصر وإفريقيا، 2019، ص 251).

v. دبلوماسية المؤتمرات

حرصت مصر على إقامة العديد من المؤتمرات التي تهدف إلى دعم التنمية في إفريقيا بالإضافة إلى المشاركة في العديد القمم الإفريقية، منذ عام 2014، من أبرزها:

• ملتقى الشباب العربي والإفريقي

أطلق ملتقى الشباب العربي والإفريقي بأسوان في 16 مارس 2019 في نسخته الأولى والذي نظّمته مصر تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي ليكون منصة حوار بين شباب العالم بكل تنوعهم واختلافهم والذي يعزز التنافس الإيجابي بين الطلاب والشباب من خلال لقاء نخبة من طلاب الجامعات الإفريقية والعربية، كما يفتح آفاق وسبل للتعاون، وتبادل الثقافات والمعرفة بين الشباب، وهو ما يسعى إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي لتعميق مفهوم التواصل والمحبة من أجل الوصول إلى أجيال من شباب المستقبل وخلق عالم يسوده السلام وقد خرج الملتقى بعدد من التوصيات تدعم العلاقات المصرية الإفريقية. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2019).

1. فتح باب المشاركة للباحثين من الدول العربية والإفريقية للاستفادة من بنك المعرفة المصري ومن خلال الآليات المناسبة لتنفيذ ذلك.

2. إطلاق وزارة الصحة بالتنسيق مع جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية بالدولة، مبادرة مصرية للقضاء على فيروس سي لمليون إفريقي، وإطلاق حملة 100 مليون صحة للضيوف المقيمين في مصر.

3. قيام وزارة التعليم العالي وبالتنسيق مع الأكاديمية الوطنية للتدريب وتأهيل الشباب على تأسيس مجلس التعاون بين الجامعات العربية والإفريقية ليكون منصة فاعلة لتعزيز التعاون العلمي والثقافي بين العرب وإفريقيا.

4. تشكل إدارة منتدى شباب العالم فريق عمل من الشباب العربي والإفريقي تتولى إعداد تصور خاص لتحقيق فرص التكامل العربي الإفريقي في كل المجالات وتقديمه إلى الجهات المعنية بالدولة.

5. تشكل إدارة منتدى شباب العالم فريق عمل عربي وأفريقي لوضع رؤية شبابية لآليات التعامل مع قضايا الاستقطاب الفكري والتطرف وعرضها كمبادرة شبابية للقضاء على الإرهاب والتطرف.

وفي على هامش هذا الملتقى استقبل الرئيس السيسي، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتناول اللقاء التباحث حول تطورات عدد من الملفات الراهنة على الساحة القارية، كمستجدات الأوضاع في بعض بؤر النزاعات بالقارة الأفريقية وجهود تسويتها سياسياً، وفي مقدمتها الملف الليبي، وكذلك تطورات معالجة مشكلة اللجوء والنزوح القسري بالقارة باعتبارها موضوع العام بالاتحاد الأفريقي.

- **منتدى أفريقيا 2019** الذي عقد تحت رعاية وبحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي، بحضور عدد من رؤساء الحكومات والوزراء من أفريقيا ورؤساء المؤسسات وصناديق الاستثمار الدولية. وتم خلال المؤتمر توقيع 13 اتفاقية بقيمة 3 مليارات دولار، كما تم التركيز على النمو الاقتصادي ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وخرج المنتدى بـ 7 توصيات والتي تضمنت دعوة مؤسسات التمويل الدولية والصناديق الاستثمارية لتمويل مشروعات البنية الأساسية من شبكات ربط طرق ومطارات وموانئ وسكك حديد وطاقة. استمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقارة، ودعم مبادرات التحول الرقمي للدول الأفريقية، واستمرار تمويل الاستثمار في رأس المال البشري وتعميق التصنيع المحلي لبلدان القارة وزيادة الروابط الصناعية وسلاسل القيمة. (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، 2019).
- **منتدى الاستثمار إفريقيا 2018 في شرم الشيخ** والذي جاء تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبمشاركة عدد من زعماء القارة الأفريقية وأكثر من 3 آلاف شخص من رواد الأعمال من دول القارة. وأكد الرئيس خلال مشاركته أنه "يعد أحد قنوات التواصل وتعزيز العلاقات بين دول قارتنا الأفريقية، ويمثل تأكيداً لرؤيتنا تجاه الشباب في مصر ودول القارة الشقيقة، وثقتنا في عقولهم وقدراتهم. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2018).
- **منتدى إفريقيا 2017** جاء استضافته في الفترة من 7-9 ديسمبر 2017 بمدينة شرم الشيخ تحت شعار «دفع الاستثمار من أجل النمو الشامل»، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي بحضور عدد من رؤساء الدول والوزراء وصانعو السياسات والقادة السياسيين وكبار المسؤولين الحكوميين في أفريقيا والعالم. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2017).
- **منتدى الاستثمار في إفريقيا 2016** نظمته مصر تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي يومي 20-21 فبراير في شرم الشيخ، تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، وكان يهدف إلى تطوير وتنمية قطاع الاتصالات في الدول الإفريقية، وكيفية التغلب على المعوقات التي تواجهها. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2016).
- **المؤتمر الاقتصادي الإفريقي** الذي استضافته مصر النسخة الـ 14 للمؤتمر الاقتصادي الإفريقي في الفترة من 2 إلى 4 ديسمبر 2019، والذي ينظمه كل من بنك التنمية الإفريقي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، وبمشاركة ما يزيد على 350 مدعواً يأتي على رأسهم رؤساء وممثلو الدول الإفريقية والمؤسسات المالية والاستثمارية العالمية، البنوك، الغرف التجارية، صغار المستثمرين ورواد الأعمال. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2019)
- **المؤتمر الاقتصادي العربي الإفريقي الأول** انطلق بالقاهرة، في 28 نوفمبر 2019، والذي ينظمه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاتحادات العربية النوعية التابعة له بالتعاون مع المجلس العربي الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدد من المصارف والوزارات والجهات المعنية في الدول العربية والإفريقية

والجامعات والمراكز البحثية والاتحاد الإفريقي والمجتمع المدني. وشدد المؤتمر، في بيانه الختامي، على تأييد الرئيس السيسي في إصراره على تحفيز الدول الأوروبية والصين وروسيا والمستثمرين في كل الدول لتوجيه استثماراتهم إلى أفريقيا وتأهيل العنصر البشري الأفريقي. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2019)

ويؤكد الخطاب السياسي للرئيس عبد الفتاح السيسي خلال تلك الفاعليات على الأهمية التاريخية والاستراتيجية لعلاقات مصر الإفريقية واعتزازها بانتمائها الإفريقي، من ذلك تأكيد سيادته: "أننا عازمون على عودة مصر إلى مكانتها والإسهام الفاعل مع بقية دول القارة في مواجهة التحديات المترتبة بنا، ولا سيما الإرهاب والجريمة المنظمة والأوبئة وتدهور البيئة" (يوتيوب، 2019)، ولم يقتصر الحضور السياسي المصري على المساهمة النشطة في المنتديات والقمم وحسب، وإنما امتد ليشمل الزيارات رفيعة المستوى المتبادلة بين الجانبين المصري والأفريقي منذ عام 2014 والتي لعبت دورًا في تعميق التنمية في أفريقيا والعلاقات بين مصر والبلدان الإفريقية وكانت من بينها:

- **جولة الرئيس السيسي إلى منطقة غرب أفريقيا في إبريل 2019 والتي شملت (4) دول، هي بالترتيب الزمني للزيارات: غينيا - الولايات المتحدة - كوت ديفوار - السنغال، وهو ترتيب غير مسبق ضمن جولة واحدة لرئيس مصري، جاءت في إطار حرص مصر على تكثيف التواصل والتنسيق مع أشقائها الأفارقة وقد سبق هذه الزيارة عدت زيارات خلال فترة توليه يمكننا عرضها كالتالي: (الهيئة العامة للاستعلامات، 2019).**
- **8 يونيو 2014 إلى 7 يونيو 2015: (عبد المعطي أبو زيد، 2015). خلال هذه المدة أجرى الرئيس عبد الفتاح السيسي 7 زيارات للقارة الإفريقية منها 3 زيارات للسودان، كما زار السيسي خلال هذه الفترة، إثيوبيا مرتين وتوجه الرئيس السيسي إلى دولتي غينيا الاستوائية وذلك للمشاركة في أعمال الدورة العادية الثالثة والعشرين لقمة الاتحاد الإفريقي والجزائر، على الجانب الآخر استقبل الرئيس السيسي في الفترة ذاتها الرئيس السوداني عمر البشير في زيارة لمدة يومين وأخري مع رئيس جنوب السودان ورئيس جمهورية غينيا الاستوائية والرئيس التشادي ورئيسة جمهورية أفريقيا الوسطى والمستشار الخاص لرئيس جمهورية بوركينا فاسو ورئيس مالي ورئيس وزراء إثيوبيا ورئيس وزراء أرمينيا والرئيس الصومالي، وغيرها من الزيارات رفيعة المستوى التي تعكس تنسيق التعاون بين مصر والدول الإفريقية وبحث سبل التعاون.**
- **الفترة من 8 يونيو 2015 حتى 7 يونيو 2016: خلال هذه المدة أجرى الرئيس السيسي زيارتين إلى كل من إثيوبيا للتأكيد على ضرورة ترجمة اتفاقية "إعلان المبادئ" إلى خطوات عملية في مختلف جوانب العلاقات الثنائية، والزيارة الثانية كانت للهند وذلك للمشاركة في قمة "الهند - أفريقيا"، كما عقد الرئيس اجتماعات ولقاءات مع مسئولين خلال زيارات لمصر، أو من خلال المشاركة في مؤتمرات ومنتديات استضافتها مصر، بلغت 42 اجتماعا. (الاهرام، 2017).**
- **الفترة من يونيو 2016 وحتى يونيو 2017: أجرى الرئيس السيسي 6 زيارات للدول الإفريقية للمشاركة في "القمة الإفريقية" في رواندا، وغينيا الاستوائية للمشاركة في القمة "العربية الإفريقية"، التي عُقدت بمشاركة 17 رئيس دولة إفريقية وعربية والقمة الإفريقية في إثيوبيا، لمناقشة إصلاح وهيكلية الاتحاد الإفريقي، وذلك بمشاركة 24 رئيس دولة، وملك واحد، و9 رؤساء حكومات، و9 نواب رؤساء، وأمير واحد، وزيارة الرئيس إلى أوغندا لحضور قمة دول حوض النيل، بالإضافة إلى زيارة إلى كل من السودان وكينيا. (الاهرام، 2017).**
- **عام 2018: شهد جولات خارجية للرئيس عبد الفتاح السيسي، في إطار خطط وجهود الرئيس السيسي بضرورة عودة مصر لمكانتها وسط أشقائها العرب والأفارقة، حيث سافر الرئيس السيسي إلى إثيوبيا للمشاركة في القمة الإفريقية، وتوجه الرئيس وزوجته، إلى العاصمة السودانية الخرطوم، في زيارة رسمية استغرقت يومين، كما أجرى**

الرئيس السيسي جولة أخرى للسودان وذلك للقاء نظيره السوداني البشير، وذلك في إطار اجتماعات الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2018)

وقد قوبل هذا الاهتمام الرئاسي المصري ودعم مصر لإفريقيا في المحافل الدولية بتقدير إفريقي تجلى في الدعم الإفريقي لتمثيل مصر للقارة في منصب العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، ورئاسة لجنة تغير المناخ في الاتحاد الإفريقي، وعضوية مصر في مجلس السلم والأمن الإفريقي، ودعم الاتحاد الإفريقي ترشيح السفيرة مشيرة خطاب كممثلة للقارة على رأس منظمة اليونسكو.

الالية الثانية: قيام مصر بالدخول في تحالفات وشركات ومؤسسات تدعم مصالح الدولة وتؤثر في النظام الدولي: والتي تتمثل في مساعي الخارجية المصرية بتقديم عدة مقترحات لحل مشكلة الديون على إفريقيا والعمل على اسقاط جزء منها وإعادة جدولة المتبقي، وتقديم مقترح لقيام البنك الدولي بدور أكثر فعالية في تمويل التنمية الاقتصادية بالقارة ولقد انشأت مصر العديد من الآليات لذلك من أهمها:

- i. **تجمع دول حوض نهر النيل: UNUGU الذي أنشئ عام 1983م، وقد حلت محله بعد ذلك «هيئة تكونيل»، ثم «مبادرة دول حوض النيل» والتي كانت تستهدف الوصول لأول اتفاق يجمع بين الدول العشر الأعضاء بحوض نهر النيل، وهدفت مصر من سياستها مع دول حوض النيل إلى ضمان استمرار التعاون والحل السلمي للمنازعات بالطرق السلمية، ويحكم مصر في ذلك عدة ثوابت أهمها:**
 - اعتبار حوض النيل وحدة متكاملة لا تتعارض فيه المصالح بين دولة وأخرى.
 - تطبيق مبدأ الاستخدام المنصف والعادل وليس الحصص العادلة.
 - عدم الاقتراب من المبادئ التي تضمنتها الاتفاقات القديمة.
 - قيام مصر بتنفيذ مشروعاتها وفقا لحصتها في نهر النيل.

وفي هذا الإطار وقعت مصر العديد من المعاهدات بينها وبين دول حوض النيل. كما نوعت مصر في أدواتها تجاه دول حوض النيل حيث تدخلت بالعلاقات الدبلوماسية والمفاوضات، كما قامت أيضا بتعميق التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل.

- ii. **الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا: أداة مصر في تقديم المعونات الفنية والمنح التدريبية إلى بلدان القارة ويهدف إلى مساعدة الدول الإفريقية على تحقيق التنمية المستدامة عبر برامج التعاون الفني والبرامج التدريبية لبناء قدرات الكوادر الإفريقية التي يقدمها في مختلف المجالات وعلى رأسها: الزراعة والصحة والتعليم والأمن والدبلوماسية والقضاء والإعلام وكذلك المنح المالية خاصة في مجالي الصحة والزراعة. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2019)**

الالية الثالثة: توظيف أدوات مصر للقوة الصلبة في تنفيذ سياستها تجاه إفريقيا:

- i. **أدوات قوة مصر العسكرية في التنمية في إفريقيا**

تنوعت ادوات مصر الصلبة(العسكرية) في إفريقيا ما بين مشاركات صريحة في قوات حفظ السلام وبين مؤسسات تدعم السلم والامن في القارة.

• مشاركات مصر في عمليات حفظ السلام في إفريقيا

وظفت مصر امتلاكها لأقوى الجيوش في المنطقة واحتلالها مرتبة متقدمة في ترتيب الجيوش، حيث احتلت مصر موقعاً مميزاً في مجال عمليات حفظ السلام حيث احتلت سابع أكبر مساهم في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كما تشارك مصر في 8 بعثات لحفظ السلام في إفريقيا من أصل 9 بعثات على مستوى القارة في كل من كوت ديفوار، إفريقيا الوسطى، ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور وجنوب السودان، والصحراء الغربية. (يوتيوب، 2017).

وتستضيف مصر مركز القاهرة الإقليمي لتسوية المنازعات وحفظ السلام في إفريقيا الذي أنشأته وزارة الخارجية المصرية عام 1994 وهو أحد مراكز التميز الإفريقية في مجال حفظ السلام، وكان القسم الأكبر من المشاركات المصرية كان في القارة الإفريقية، ومنها المشاركة في قوات حفظ السلام في الكونغو أثناء الحرب الأهلية خلال الفترة من 1960-1961 بسريتي مظلات بحجم 258 فرداً، كما شاركت مصر في قوات حفظ السلام بالصومال بكتيبة مشاة ميكانيكية بحجم 240 فرداً في الفترة من ديسمبر 1992 إلى مايو 1993، وفي الفترة من مايو 1993 وحتى فبراير 1995 بلغ عدد القوات المصرية المشاركة بالصومال 1680 فرداً مكونة من قيادة لواء و3 كتائب مشاة ميكانيكي أوكل إليها حماية مطار مقديشيو وتدريب عناصر الشرطة الصومالية، وفي الفترة من يونيو 1998 وحتى مارس 2000، أرسلت مصر سرية مشاة ميكانيكية قوامها 125 فرداً ووحدة إدارية ووحدة طبية بحجم 294 فرداً، ضمن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بإفريقيا الوسطى، كما شاركت في قوات حفظ السلام بأنجولا بـ28 مراقبا عسكريا على فترات متباعدة خلال الأعوام 1991-1999، ومنذ اندلاع الصراع في إقليم دارفور بالسودان كانت القوات المصرية من أوائل القوات المشاركة في حفظ السلام في الإقليم، وغير ذلك من المشاركات الفعالة والمهمة من أجل دعم الجهود الرامية لحفظ السلام (مركز الامم المتحدة للأعلام، 2018)

وتساهم مصر حالياً بـ2569 من عناصر الشرطة والجيوش الذين يعملون تحت لواء الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام الأممية المنتشرة في عدة مناطق ودول بالقارة السمراء، ومن هذه البعثات بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والبعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة بجنوب السودان، بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتحرص القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية على الإعداد المتميز للعناصر المشاركة في هذه البعثات وتجهيزها إدارياً وفنياً وتدريبياً وفقاً لأعلى المستويات، لأداء دورها الإنساني في دعم الأشقاء بدول القارة الإفريقية، وأنشأت مصر أحد أهم المراكز الإقليمية للتدريب الإقليمي على عمليات حفظ السلام وهو مركز القاهرة للتدريب على حل الصراعات وحفظ السلام في إفريقيا، في عام 1995 لتدريب نحو 200 طالب سنوياً من الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية والإنجليزية والبرتغالية بهدف تعزيز التعاون والتفاعل بين المجموعات اللغوية والثقافية في إفريقيا، ويتعاون المركز تعاوناً وثيقاً مع آلية الاتحاد الإفريقي لمنع المنازعات وأيضاً مع عدد من مؤسسات حفظ السلام ومن بينها مركز بيرسون لحفظ السلام، كما استضافت مصر عدداً من ورش العمل والندوات والتدريبات بشأن عمليات حفظ السلام بإفريقيا، إضافة إلى مشاركات وزارة الداخلية المتعددة في مكون الشرطة المدنية ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2019)

• الأدوات المصرية لدعم السلم والامن في قارة إفريقيا. (مركز القاهرة لتسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا)

مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام

ترتكز استراتيجيته على رؤية أفريقيا "أمنه وسلمية ومزدهرة" ويعتبر المركز أحد مراكز التميز للاتحاد الأفريقي في التدريب وبناء القدرات والبحوث ويساهم المركز في تسهيل الحوارات الوطنية بهدف حل النزاعات بالوسائل السلمية كما يتمتع المركز بأنشطة التدريب وبناء القدرات لبناء مؤسسات قوية وفعالة وإعداد كوادر من المتخصصين الأفارقة في سعيهم لإيجاد حلول محلية لمشاكل عديدة بإفريقيا.

المركز الاقليمي لمكافحة الارهاب لدول تجمع الساحل والصحراء

انشأت مصر المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لتجمع الساحل والصحراء على أرض مصر في ديسمبر 2018 بقاعدة محمد نجيب العسكرية، وتم تزويد المركز بجميع التجهيزات السمعية والبصرية، وأحدث الحواسيب الآلية بما يحقق تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في القضايا محل الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها التصدي للإرهاب وتعزيز العلاقات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

القوة الافريقية الجاهزة ASF قدرة إقليم شمال إفريقيا

شاركت مصر في تفعيل القوة الافريقية الجاهزة منذ نشأتها 2005 وتسعى لتفعيل دور قدرة إقليم الشمال بالقوة في ظل التوجه المتنامي نحو تعزيز قدرات حفظ السلام الافريقية.

القدرة الافريقية للرد الفوري في الازمات ACIRC

تشكل من مساهمات عسكرية طوعية تقدمها الدول الراغبة من اعضاء الاتحاد الافريقي باعتبارها قوة جاهزة للتدخل السريع تتمركز في الدول المساهمة وتكون تحت الطلب في حالة طلب الدول ومجلس السلم والامن الافريقي.

ii. 2. أدوات قوة مصر الاقتصادية لتنمية إفريقيا:

اتبعت مصر في إفريقيا دبلوماسية اقتصادية قوامها تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة مع دول القارة، ودعم جهود التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الاقليمي وتقدم عملية التكامل التي تتبناها مصر العديد من المزايا لدول القارة الافريقية منها: (عبد المعطي أبو زيد، وآخرون، 2019، ص 25)

- بلورة وحدات اقتصادية تتمتع بالقدرة على البقاء والاستمرار واسواق واسعة تسمح بمعالجة قصور عوامل الانتاج في الدول الافريقية.
- تقدم خطط التكامل بما يزيد من الكفاءة الانتاجية للمشروعات الاقتصادية.

وقامت مصر بإنشاء العديد من الاتفاقيات والمبادرات والتكتلات لهذا الغرض من أهمها:

تجمع دول الساحل والصحراء: أنشئ عام 1998م (محمد عاشور مهدي، 2017)

تتمتع مصر بالعضوية الكاملة في تجمع الساحل والصحراء منذ عام 2001، وصدقت على المعاهدة المنشئة للتجمع عام 2006، تقوم مصر بدور بارز من أجل إعادة تفعيل دور التجمع، وخاصة بالنسبة للجوانب الأمنية والسياسية والعمل على مواجهة ظاهرة الإرهاب المتنامية في إقليم التجمع.

- **السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها: COMESA** أنشئت عام 1982 وتهدف إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبنى المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعاور للحدود، والتعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم، وكذا التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2016)

- **النيباد: استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا،** وتخليصها من التخلف، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وهي إحدى المحاولات الجادة لتنمية القارة الإفريقية والقضاء على الفقر من خلال الشراكة مع المجتمع الدولي والشراكة الإقليمية على مستوى الدول وعلى مستوى التكتلات الاقتصادية الموجودة داخل القارة الإفريقية، وتهدف إلى القضاء على الفقر، تحقيق التنمية المستدامة، تدارك تهيمش القارة الإفريقية، تمكين المرأة، دمج الاقتصاد الأفريقي مع الاقتصاد العالمي، كما تؤكد المبادرة على الملكية الإفريقية للتنمية القارية، والاعتماد على الموارد الذاتية، والشراكة بين الشعوب الإفريقية، وتحقيق التكامل الإقليمي والقاري، وتنمية التنافسية لدول القارة، الشراكة مع الدول المتقدمة من أجل تقليص الفجوة بينها وبين أفريقيا، تختص "لجنة الحوكمة بالنيباد" بالترويج للمبادرة، وكسب التأييد الدولي لها وتحديد السياسات والأولويات الخاصة ببرنامج عملها ومتابعة تنفيذها، وتقديم تقارير دورية عن أعمالها لقمة الاتحاد الأفريقي. (سمر إبراهيم، 2019)
- **الدور المصري في إطار النيباد**

1. **الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في الأول من يوليو 2014** والتي تمارس نشاطها وفقاً لقواعد عمل وكالات المعونة التنموية في العالم وتهدف هذه الوكالة إلى توفير كوادرات تنموية للدول الإفريقية والإسلامية من خلال تنظيمها لبرامج بناء القدرات. جدير بالذكر أنه على مدار عقود، ساهمت وزارة الخارجية المصرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية عبر نقل وتبادل المعرفة، والمهارات، والخبرات، وكجزء من التزام مصر تجاه إفريقيا، تخصص الحكومة المصرية ميزانية سنوية مستقلة للوكالة، كما يتم تعبئة موارد إضافية من الوكالات المانحة والمنظمات الدولية بناءً على اتفاقيات مع الوكالة. (سمر إبراهيم، 2019)
2. **مشروع الربط الملاحي النهري من بحيرة فيكتوريا إلى البحر المتوسط:** أطلقت مصر عام 2015 مبادرة لتحقيق التنمية والتكامل الأفريقي من خلال مشروع الربط الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط، حيث يتيح الممر سهولة في نقل البضائع والسلع والمنتجات الزراعية والحيوانية بين دول حوض النيل وإنشاء مجموعة من مراكز التدريب والأبحاث بطول المجرى الملاحي، وهو يمثل خطوة إضافية مزيد من الأهمية الجيوسياسية لمنطقة دول حوض النيل، ويعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق رؤية المشروع "قارة

- واحدة - نهر واحد - مستقبل مشترك " لتنشيط التجارة سواء بين دول حوض النيل أو بينها وبين غيرها من الدول، الأمر الذي سينعكس إيجابيًا على التنمية الشاملة في حوض النيل.
3. مشروع إنشاء طريق "القاهرة - كيب تاون": يعد طريق "القاهرة - كيب تاون" أحد المشروعات التنموية الحديثة، كونه يهدف لتنمية حركة التجارة بين مختلف دول القارة الإفريقية، فهو أطول طريق بري يربط بين شمال إفريقيا وجنوبها، بطول 9700 كيلو متر، لتعزيز التبادل التجاري بين مصر والسودان وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي والجابون وجنوب إفريقيا وسيهدف لتسهيل النقل البري بين دول إفريقيا.
4. طريق "توشيكي أرقين" وميناء " ارقين ": قامت مصر بتنفيذ طريق " توشيكي أرقين " الذي يربط بين مصر والسودان بتكلفة 190 مليون جنيه، حيث يبدأ من توشيكي ويتجه حتى أرقين على الحدود المصرية السودانية بالجانب الغربي بطول 110 كم وبعرض 11 م وبتكلفة 190 مليون جنيه. ويعتبر ميناء أرقين نقطة الانطلاق الأولى لمحور " الإسكندرية - كيب تاون " ويأتي تنفيذ هذا المشروع في ظل اهتمام الدولة بزيادة حركة التجارة مع دول حوض النيل والقارة الإفريقية، ولتنمية أواصر التعاون المشترك بينها وبين مختلف دول القارة الإفريقية، خاصة أنه سيساهم في تنمية جنوب مصر ومنطقة توشيكي من خلال حركة الشاحنات والركاب على هذا الطريق الحيوي.
5. البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا: تقوم مصر بدعم أهداف البرنامج ووضع كل إمكاناتها من مراكز البحوث والتدريب الزراعية للتعاون مع وكالة النيباد، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الإفريقية في هذا المجال، من خلال الاستفادة من مركز البحوث الزراعية فيها لمساعدة الدول الإفريقية على زيادة إنتاجيتها الزراعية وتحسين التربة والتوسع في استخدام الاسمدة وغيرها. (سمر إبراهيم، 2019)
- هذا وحرصت مصر من خلال آلياتها في المؤتمرات واللقاءات على تشجيع الاستثمارات في إفريقيا ودعوة المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل للتوجه نحو إفريقيا.
- الآلية الرابعة: جهود مصر في التصدي لتغيرات المناخ

قامت مصر بوضع سياسات لتوفير وتأمين مصادر الطاقة وتشجيع الدول النامية على ابتكار مصادر جديدة للطاقة وتغيير منظومة الطاقة التقليدية ، حيث اضطلعت مصر في عامي 2016/2015 بملف التغيرات المناخية في قارة إفريقيا، وطرحت مصر الرؤية المصرية الإفريقية إزاء تغيرات المناخ وكذا مبادرة القارة الإفريقية حول تعبئة الدعم الدولي لأنشطة التكيف مع تغيرات المناخ في إفريقيا وذلك في غداء عمل أقامته سكرتير عام الأمم المتحدة للتباحث حول مفاوضات تغيير المناخ بنيويورك 2015/9/28، كما أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي امام الدورة 21 لمؤتمر الأطراف للاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة حول تغيرات المناخ في 2015/11/30 على دور مصر تمثيل دول القارة في مؤتمرات تغييرات المناخ كما تناول الجهود الإفريقية في مواجهه تغيرات المناخ وذلك في قمة التحديات المناخية والحلول الإفريقية في باريس 2015/12/1 وخلال لقاء سيادته مع وزيرة البيئة والطاقة الفرنسية في 2016/2/23 اكد على ضرورة وفاء الدول المانحة بالتزاماتها الواردة في اتفاق باريس وفي مقدمتها رصد عشرة مليارات دولار لصالح تمويل مبادرة الطاقة المتجددة في إفريقيا . (عبد المعطي أبو زيد، 2019).

أطلقت مصر المبادرة الإفريقية لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي يشارك فيها ممثلو منظمة النيباد والجامعات الحكومية والخاصة والمراكز البحثية التابعة للوزارات المختلفة، كما استضافت مصر فعاليات ورشة العمل الدولية حول استخدام المعايير الدولية لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتي نظمتها الأكاديمية من خلال المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بالتعاون مع خبراء منظمة النيباد في نوفمبر 2015 (محمد عاشور مهدي، 2017)

الآلية الخامسة: تطوير الدور التنموي العالمي

استطاعت مصر من خلال عضويتها بمجلس الامن 2016-2017 ابراز محورية البعد الافريقي في السياسة المصرية والعمل على تسليط الاهتمام العالمي بمشاكل القارة ، حيث نجحت مصر خلال رئاستها الاولى للمجلس في مايو 2016 في اعتماد قرار مجلس الامن رقم 2286 بشأن الرعاية الطبية خلال المنازعات المسلحة، وعلى الصعيد الاقتصادي ابدت مصر اهتمامها بقضية الديون ومساعدة القارة على التغلب على ازمته الاقتصادية فقدمت الخارجية المصرية العديد من المقترحات لحل مشكلة الديون منها اسقاط جزء من الديون للدول الغنية واعادة جدولة الباقي، إضافة إلى ضرورة إحياء اقتصاد الدول الافريقية وزيادة قدرتها وفرصها بالتصدير، من ناحية أخرى استمرت مصر من خلال الوكالة المصرية للشراكة في تقديم المعونات الفنية والمنح التدريبية إلى بلدان افريقيا، تأكيد مصر في المحافل الدولية والاقليمية على أهمية تعزيز التعاون المشترك بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي لمنع اندلاع النزاعات وتسويتها وفقا احكام الباب الثامن من ميثاق الامم المتحدة. كما نجحت البعثة المصرية لدى الامم المتحدة في نيويورك في استصدار قرار في 2017/5/25 من مجلس الامن بالإجماع للترحيب بالإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الارهابي ووضعه موضع تنفيذ وهو الإطار الذي سبق أن نجحت مصر في اعتماده بالإجماع وثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن وصدر القرار تحت رقم 2354. وفي كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2016 توفير الدعم للحكومة الصومالية من اجل اتمام الاستحقاقات الانتخابية، وفي أزمة بورندي في الكلمة نفسها سعت مصر إلى ايجاد حلول لتلك الازمة السياسية من خلال مجلس السلم الأفريقي ومجلس الامن كذا موقف مصر في أزمة السودان. (عبدالمعطي أبو زيد ، 2019، ص 45)

وحرصت مصر في كلمتها التي ألقاها الرئيس عبدالفتاح السيسي، كلمته خلال الاجتماع رفيع المستوى للدورة 74 للجمعية العامة في 2019/11/24 على حشد تأييد المجتمع الدولي في ضرورة رفع السودان من قوائم الدول الراعية للإرهاب، تقديرا للتحول الإيجابي الذي يشهده هذا البلد الشقيق، وبما يمكنه من مواجهة التحديات الاقتصادية، من خلال التفاعل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، تلبية لآمال شعبه، وذلك انطلاقا من اتفاق السلام في أفريقيا الوسطى، كما طالبت مصر مؤسسات التمويل الدولية والقارية والإقليمية بأن تضطلع بدورها في تمويل التنمية بأفريقيا بأفضل وأيسر الشروط، وأشار سيادته في هذا الإطار إلى مبادرة مصر، بالدعوة لعقد النسخة الأولى من «منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين»، في ديسمبر 2019، بمدينة أسوان، ليكون نموذجا لإطلاق الحوار بين الفاعلين الدوليين والإقليميين من القادة السياسيين، والمؤسسات التمويلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لوضع المبادرات والآليات الدولية والإقليمية في أفريقيا موضع التنفيذ. (extra news، 2019)

وعلى هامش حضور مصر قمة العشرين الـ 14 في اليابان وفي جلست مباحثات الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ناقشا الاستعدادات الجارية لتنظيم القمة الأفريقية الروسية، وضرورة العمل على بلورة نتائج فعلية وعملية لتلك القمة لصالح الشعوب الأفريقية بالمقام الأول، سعيا نحو صياغة إطار للشراكة والتعاون المستدام بين روسيا والدول الأفريقية. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2019)

أبرز المبادرات المصرية داخل الاتحاد الافريقي (الهيئة العامة للاستعلامات، 2019)

تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا (الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية) ومفوضية الاتحاد الافريقي، كما تقدمت مصر بمبادرة لإنشاء مركز الاتحاد الافريقي لإعادة الاعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، كما اقترحت مصر إنشاء مركز إفريقي للأمراض المستوطنة والمعدية والايذز

واستعداد مصر لنقل خبراتها في مجال تصنيع الدواء وتصنيع الامصال واللقاحات ونقل خبرة مصر في مجال شلل الاطفال.

كما دعت مصر لاستحداث مجلس إفريقي لوزراء الكهرباء والطاقة. كما ساهمت مصر في إعلان روما 2014 بشأن مبادرة الاتحاد الاوروبي والقرن الافريقي حول مسارات الهجرة لمساعدة دول منطقة القرن الافريقي في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وشاركت مصر في قمة فاليتا حول الهجرة نوفمبر 2015 وقامت بالدفاع عن وجهه النظر الافريقية بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الافريقي.

الخاتمة والتوصيات:

في ضوء ما سبق عرضت الدراسة مفهوم القوة الذكية في السياسة الخارجية ووضعت تعريفاً اجرائياً له وقامت بتطبيق المفهوم على السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا وخلصت الدراسة إلى أن توظيف مصر لاستراتيجية القوة الذكية للتنمية في إفريقيا ليست مسألة سهلة، ولكنها تحتاج إلى مؤسسات تدعم بنا القوة الذكية المصرية في إفريقيا تقوم تلك المؤسسات بتنسيق التعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في هذا الشأن، وتقوم بتحديد المتطلبات التي تسعى الدولة لتحقيقها من وراء استخدام القوة الذكية في القارة، كذلك تحديد خصائص الشعوب التي تتوجه إليها القوة الذكية لاختيار انسب وافضل الوسائل للتأثير عليهم، فالقوة الذكية ليس هدف بحد ذاته إنما هي وسيلة لتحقيق أهداف الدولة ولكي تستطيع مصر جني ثمار القوة الذكية لابد أن تركز سياستها تجاه إفريقيا في الايام القادمة على العناصر التالية:

1. إنشاء هيئة وطنية تجمع ممثلين من وزارة الداخلية والدفاع ووزارة الخارجية ومستولين من وزارة الاستثمار وبعض ممثلين من الفن والازهر والكنيسة ومؤسسات المجتمع المدني، تقوم بتنسيق الجهود بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تنفيذ استراتيجية الدولة لاستخدام القوة الذكية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا.
2. تعميق التعاون في مجالات الحوكمة ونظم المتابعة والتقييم ومحاربة الفساد، وتفعيل نشاط الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك كآلية هامة من أجل تجاوز القارة الأفريقية أزمتها ومشكلاتها نحو المستقبل خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة مستويات الفقر، وانتشار الأوبئة والأمراض.
3. العمل على تنمية العنصر البشري الافريقي حيث أن إفريقيا تمتلك 16.8% من إجمالي عدد سكان العالم، أي ما يعادل 1.3 مليار نسمة، لذا فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان في العالم، وقد فرض هذا الأمر على الحكومات الإفريقية أن تحفز وتنمي الاستثمار في مجال التنمية البشرية، والتنمية الحضارية للمجتمع والبيئة والصحة، وزيادة معرفة الفرد، والارتقاء بدرجة وعيه وقدراته عن طرق التعليم والتدريب.
4. توظيف مؤسسات المجتمع المدني لتوفير نظام البحوث والإرشاد الزراعيين بما يتماشى والالتزامات المالية من وكالات التمويل الحكومية والإقليمية والدولية مع تشجيع التعاون الفني بين دول القارة وتبادل الخبرات لارتقاء بالبحوث الزراعية.
5. زيادة برامج التعاون الفني في مجال السياسات التجارية لكي تُمكن المؤسسات العربية والإفريقية من القيام بصورة منتظمة بمناقشة الإصلاحات التي تم تنفيذها وإعادة النظر فيها وفي أثرها الممكن على الترتيبات التجارية.
6. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إفريقيا، وتوفير الدعم المعنوي والمادي للمشاريع المصرية التي تتجه للاستثمار بالقارة بما يشمل توفير قروض ائتمانية لتمويل مشروعاتهم بأسعار فائدة منخفضة نسبياً. بالإضافة

- إلى زيادة المشاركة بين القطاعين العام والخاص خاصة في تنفيذ مشروعات شبكات الربط والنقل بما يعكس حجم الفرص والإمكانيات في أفريقيا.
7. العمل على توفير التمويل لتطوير المنظومة الزراعية الإفريقية والتوسع في مشروعات الثروة السمكية لتحقيق الامن الغذائي.
8. التفاوض مع المؤسسات الدولية ومؤسسات التمويل وبنوك الاستثمار لدعم البنية الأساسية ركيزة التنمية الحقيقية، مع الإسراع في الانتهاء من طريق القاهرة - كيب تاون، وذلك لدمج أقطار القارة وتوسيع حركة التجارة بين مصر والدول الإفريقية.
9. الاستعانة بأدوات التطور التكنولوجي وما يشمل من ذكاء صناعي وتحول رقمي واستخدام نظم المعلومات والبيانات الضخمة وتوظيفهم لخدمة مجهودات التنمية وخلق أسواق جديدة وفرص عمل.
10. إجراء حوارات غير رسمية مع ممثلين لمراكز الأبحاث أو المجتمع المدني للحد من هوة الخلاف في القضايا الخلافية، والتمهيد للتدخل الرسمي .
11. استمرار التنسيق والتشاور على المستوى الأمني، بالتوازي والتزامن مع تكثيف الدورات التدريبية التي ينظمها كل من مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية النزاعات والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية.
12. تفعيل آلية الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية في أفريقيا في إطار التنمية المستدامة من خلال إرادة سياسية قوية وقاعدة مؤسسية مفعلة لإدارة مخاطر الكوارث على نحو أفضل.
13. تفعيل دور المراكز الثقافية والمكاتب الإعلامية المصرية في الدول الإفريقية، وإنشاء المزيد منها خاصة في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي، إلى جانب تفعيل دور الجامعات والسفارات.
14. تفعيل حركة الترجمة والنشر للإنتاج الإبداعي الأفريقي بين الطرفين وتفعيل مجال السينما وبخاصة الدراما التلفزيونية بين الطرفين، وإنتاج أعمال مشتركة تتناول العلاقات المصرية الإفريقية المشتركة، وتعبر عن الآمال والطموحات المشتركة بين الطرفين.

قائمة المراجع:

أولا المراجع العربية:

الوثائق:

- اجتماع مجلس الوزراء رقم (49) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي ، الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء ،
<http://www.cabinet.gov.eg/Arabic/MediaCenter/CabinetMeetings/Pages/cm49.aspx>
الصفحة الرسمية لوزارة التخطيط والإصلاح الإداري .
<http://mpmar.gov.eg/en/Infographics.aspx>.
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، نتائج منتدى إفريقيا 2019: توقيع 13 اتفاقية بقيمة 3 مليارات دولار. و7 توصيات أبرزها تقديم المؤسسات الدولية حزمة من الأدوات التمويلية الجديدة لمشروعات التكامل الأفريقي،
2019/11/24 ،
<http://www.miic.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/Pages/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-.aspx>
مصر تستضيف منتدى الاستثمار في إفريقيا 2016، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2016/2/18،
http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Latest_News/News/3940

الدوريات:

التعاون الثقافي والإعلامي بين مصر وأفريقيا، مصر وأفريقيا، 2019/2/10،

<http://africa.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B9/>

الهيئة العامة للاستعلامات، النص الكامل لكلمة السيسي.. الرئيس يضع الأمم المتحدة أمام مسؤولياتها، 17

سبتمبر 2017، <http://www.sis.gov.eg/Story/148455?lang=ar>

الهيئة العامة للاستعلامات، في تقرير لهيئة الاستعلامات عن نتائج الجولة الرئاسية: زيارات الرئيس أعادت لمصر ريادتها الأفريقية، 2019/4/13،

<http://www.sis.gov.eg/Story/188898/%D9%81%D9%89%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9>

الهيئة العامة للاستعلامات ، ملتقى الشباب العربي والأفريقي (16 - 18 مارس 2019)، 2019/3/17،

<http://www.sis.gov.eg/Story/184837/%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89>

السيسي يتسلم رئاسة الاتحاد الإفريقي لعام 2019، 2019/2/10،

<https://www.youtube.com/watch?v=VcoKS0H-LmM>

السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، الهيئة العامة للاستعلامات، 11 يناير 2016

<http://sis.gov.eg/Story/468?lang=ar>

المؤتمر الاقتصادي الإفريقي (2 - 4 ديسمبر 2019)، الهيئة العامة للاستعلامات، 2019/12/2،

<http://www.sis.gov.eg/Story/196909/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1->

المؤتمر الاقتصادي العربي الإفريقي الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، 2019/11/26،

<http://www.sis.gov.eg/Story/196745/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1->

المشاركة المصرية في قمة مجموعة العشرين باليابان 2019، الهيئة العامة للاستعلامات، 2019/6/26،

<http://www.sis.gov.eg/Story/191767/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%>

أيمن السيد عبد الوهاب، الوكالة المصرية للشراكة "مدخل لتعزيز دبلوماسية التنمية"، آفاق إفريقية، المجلد

الثاني عشر العدد الثالث والرابعين، 2015 <http://www.sis.gov.eg/newvr/aafreica43/8.pdf>

الأزهر الشريف.. دور ريادي في القارة الأفريقية، مصر وأفريقيا، 2019/4/16،

<http://africa.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9/%D8%AF%D8%B1%D>

تسلم مصر رئاسة مجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، الهيئة العامة للاستعلامات ، 4 سبتمبر 2016،

<http://www.sis.gov.eg/Story/127938/%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85->

تيكواج فيتر، تطوّر السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا، قراءات إفريقية، 2019/1/9،

<https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%AA%D8%B7%D9%88-%D8%B1->

https://jocu.journals.ekb.eg/article_107291_c7c0b1ead6c3690a287bc66abab5766a.pdf
الكتب:

عبدالمعطي زياد ، وآخرون ، مصر في إفريقيا 2019 ، (القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات) ، يناير 2019 .
عبد المعطي أبو زيد، الزيارات الخارجية واللقاءات الدولية للرئيس عبد الفتاح السيسي وقراءة تحليلية لمواقف
وخطب وتصريحات الرئيس بشأن القضايا الدولية 2014/6/8 الي 2015/6/7 (ملف توثيقي)، الهيئة العامة
للاستعلامات، القاهرة 2015، <http://www.sis.gov.eg/PDF/Ar/1/155.pdf>
علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الاسكندرية، مركز الدراسات
الاستراتيجية، 2019.
الرسائل:

اياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الأمريكية في
المنطقة العربية، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم)، 2016.

سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية، دراسة حالة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه
لبنان منذ (2005- 2013)، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 2014.
ثانيًا: المراجع الاجنبية

Ernest J. Wilson, Hard Power, Soft Power, Smart Power, Public Diplomacy in a Changing World, Sage Publications, Inc. in association with the American Academy of Political and Social Science (Mar, 2008)22-10-2019, <https://www.jstor.org/stable/pdf/25097997.pdf?>

Globalfirepower, https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=egypt.

Joseph S. Nye, Jr, Get Smart: Combining Hard and Soft Power, Foreign Affairs ,Council on Foreign Relations, Vol. 88, No. 4 (July/August 2009) .

<https://www.jstor.org/stable/pdf/20699631.pdf?>

Joseph Nye, The Future of power, New York, Public Affairs, 2011.

http://www.usak.org.tr/images_upload/files/UHP%2034%20kitap5.pdf

Joseph Nye ,Power And Foreign Policy , Journal of Political Power
Volume 4, 2011 - Issue 1.

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/2158379X.2011.555960?scroll=top&needAccess=true>

John Weinbrenner, Soft power and hard power approaches in United States foreign policy: A case study comparison in latin America – MA. Thesis, University of control florida, (2007).

<https://pdfs.semanticscholar.org/0936/788396b3083e0c9c9e59a29b6ca3ae443cee.pdf>

Nicholas J. Cull, Public Diplomacy: Lessons from the Past, Figueroa Press, 2009, Los Angeles, s.18
<https://docplayer.net/385929-Public-diplomacy-lessons-from-the-past-nicholas-j-cull-university-of-southern-california-figueroa-press-los-angeles.html>.

Richard L.Armitage and Joseph Nye, Smarter, more secure America, New York ,Center For Strategic and International Studies, 2007. http://csis.org/files/media/isis/pubs/071106_csissmartpowerreport.

Sophi Lecoutrethe, U.S Shift towards smart power and its impact on the transatlantic security partnership, eu diplomacy papers, department of eu international relation and diplomacy studies, Belgium, (2010).

<https://www.arado.org/ActivityDetails.aspx?ID=531004>

The African Union commission Agenda 2063 The Africa We Want Third Edition, ,Addis Ababa, Ethiopia, September 2015. <https://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-first10yearimplementation.pdf>.